# عبد الله الكندري: سأعمل جاهداً لتحقيق مطالب الناخبين

أكد المرشح الفائز بالانتخابات التكميلية عن الدائرة الثالثة عبدالله الكندري أنه سيعمل جاهدا من أجل تحقيق مطالب الناخبين والتي وعد بها خلال برنامجه الانتخابي.

وقال الكندري في تصريح صحفي عقب فوزه إنه وجد اليوم روح المنافسة والاجواء الديمقراطية بكل شفافية وهذا ما يجعله فخورا أن تكون الديمقراطية بهذا الشكل وأن تكون المنافسة بهذه النزاهة والروح الطيبة من المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ أو من الذين حالفهم الحظ في الدوائر الأخرى.

وتمنى الكندري أن تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق مطالب المواطنين.

### أكد أن اجتماع اللجنة المالية ناقش خطة التنمية الاقتصادية ومشروع منطقة الشمال الإقتصادية

# ناصر صباح الأحمد: قانون تطوير الجزر لن يخالف الدستور وليس عبئاً على جيراننا

جانب من اجتماع اللجنة المالية امس

سمير خضر و رياض عواد

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائب رئيس المجلس وعدد كبير من النواب خطة التنمية للعام 19 / 20.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي النائب الأول لرئيس الوراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بصفته رئيس المجلس الأعلى للتخطيط وعدد من المسؤولين بالحكومة.

وعقب الاجتماع أكد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد في مؤتمر صحفي في مسرح مجلس الأمة أن الاجتماع مع اللجنة المالية البرلمانية كان جيدا وحضره عدد كبير من النواب في حضور رئيس مجلس الأمة ونائب رئيس مجلس الأمة .

وقال إن الاجتماع ناقش خطة التنمية الاقتصادية ومشروع منطقة الشمال الاقتصادية الذي لازال تحت الدراسة وهناك مؤسستان تقومان بالعمل عليه.

وأوضح أن القانون الخاص بهذه المنطقة لازال قيد البحث مشيرا إلى أن هذا القانون لايجب أن يخالف الدستور وأن يكون قانونا مرنا بحيث يجذب المستثمر وأن يؤمن وجوده واستثماراته.

وأضاف أن هناك مسائل كثيرة تحت الدراسة التي ستنتهي خلال الأسابيع المقبلة حيث سيتم التوصل إلى الصيغة النهائية للدراسة وعرضها على مجلس الأمة .

وأشار إلى أن أعضاء المجلس الأعلى للتخطيط لازالوا يقومون بتطوير الدراسة وسد النواقص فيها ويمنحون مزايا لجذب المستثمرين .

وأوضح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب صلاح خورشيد أن اجتماع اللجنة الذي حضره رئيس مجلس الأمة ونائب الرئيس وعدد من النواب ناقش بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء الشيخ ناصر صباح الأحمد خطة التنمية 19/20 وهي أحد المحاور الرئيسية التي تهتم بها السلطة التنفيذية وأيضا يهتم بها مجلس الأمة.

وأشار إلى أن هناك وجهات نظر عديدة تم طرحها بخصوص منطقة الشمال الاقتصادية التي لم يتم مناقشتها بشكل كامل حيث تحتاج إلى الانتهاء من الدراسات الخاصة بها .

وكشف خورشيد ان رئيس مجلس الامه اقترح عمل ورش عمل لتنفيذ المحاور الخمسة مشيرا الي الشيخ ناصر صباح الأحمد حريص كل الحريص علي هذه الخطة وان تتماشي مع الدستور.

واكد خورشيد أن هذا القانون ليس جديدا بل مطروح منذ العام 2001 عندما كان وزيرا للتجارة حيث ترأس لجنة لدراسة مشروع الحرير آنذاك ، ثم تقدمت الحكومة في المجلس السابق بمشروع جديد للمنطقة الشمالية ولم تكن الحكومة جادة فضلا عن وجود بعض المآخذ والملاحظات عليه فسحبته الحكومة.

وأضاف خورشيد ان الكويت تملك موقعا استراتيجيا مميزا نسعى للإستفادة منه ولدينا دول الجوار التي يمكن أن تكون ممرا للبضائع التي تخرج من الكويت .

وشدد على ضرورة ضمان الاطار الدستوري في المشروع الجديد كما أكد أن لدى القطاع الخاص الكويتي القدرة على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية المتكاملة.

وقال خورشيد إن منطقة الشمال الاقتصادية تعد من الأولويات الهامة لأن الميزانية العامة تعاني من عجز متزايد ويجب أن تكون هناك مصادر أخرى للإيرادات وان تكون هناك مشروعات تطرح بشكل واضح وصريح ولا تخالف الدستور ولا النظام العام .

وبين خورشيد ان عدد من النواب اقترح تشكيل ورش عمل من اللجان المختصة في المجلس لدراسة المشروع من كافة جوانبه.

من جانبه تحدث عضو المجلس الأعلى للتخطيط الدكتور فهد الراشد عن الإطار العام لرؤية الكويت 2020–2035 وأشار إلى أن الكويت تحتاج خلال السنوات العشر القادمة الي توفير الي 400 الف وظيفة منتجة ولها قيمة مضافه للاقتصاد الكويتي.

وقال إنه خلال 15 سنه ستزيد الوظائف المطلوبة إلى 600 الف وظيفة.

وأكد أن الاحتياطات المالية هي للأجيال القادمة ومن الصعب قانونا المساس بها خاصة للإنفاق الاستهلاكي كأجور ومرتبات

وأوضح أن المجلس الأعلى للتخطيط قام خلال 15 شهر بصياغة رؤية متكاملة لمعالجة المعضلة التي تواجهها الكويت تنبع من رؤية صاحب السمو في تعزيز دور الكويت كمركز خدمي. وبين أنه للوصول الي هذه المنطقة تم وضع خمسة توجهات رئيسية اولها اصلاح وتطوير الإدارة الحكومية كونها مرتبطة بجميع الخدمات . والثانية تنويع الاقتصاد ونقلة من اقتصاد تقليدي الي اقتصاد يعتمد علي المعرفة والتكنولوجيا والاتصالات، وفي هذا المجال هناك حاجة لوجود نشاط مرتبط بالذكاء الصناعي لأنه خلال 15 سنه قادمة سيكون هناك 15 تريليون دولار مضافة للاقتصاد العالمي من هذا النشاط وقطاع النفط سيتضائل الى عشر هذا المبلغ.

واشر إلى أن اكبر خمس شركات في العالم تعمل في مجال التكنولوجيا والاتصالات وما يقارب 50 %من الوظائف الحالية ستتلاشي وستظهر وظائف جديدة ويجب التكيف مع ذلك

وأضاف الراشد أن المحور الثالث هو موضوع التنمية البشرية والتعليم .

والرابع هو مشروع الشمال (مدينه الحرير) وهو يحقق قيمة مضافه للكويت ويوفر وظائف وإيرادات جديدة.

وذكر أن المحور الخامس هو الاستدامة المالية مؤكدا ضرورة ان يكون هناك ترشيد للإنفاق وزيادة لايرادات الدولة .

وأضاف أن مسودة المشروع تم عرضها في اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الذي عقد امس ، وسيأخذ مساره الطبيعي ويرسل في موعده إلى مجلس الأمة.

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير فيصل المدلج ان الباعث الرئيسي لإنشاء المنطقة الشمالية الاقتصادية هو وجود اختلالات هيكلية في اقتصاد الدولة والبحث عن إيجاد موارد جديدة مؤكدا ان استمرار تفاقم هذه الفجوات جعلت المنطقة الشمالية احد محاور رؤية الكويت 2035 .

وقال المدلج ان المنطقة الشمالية تهدف لأن تكون الكويت هي المركز التجاري للمنطقة بحكم عده اعتبارات منها موقعها الجغرافي ومجاورتها لما يزيد عن 200 مليون نسمة واقتصادات تتجاوز التريليون دولار سنويا.

وقال المدلج ان المنطقة الشمالية تشمل خمس جزر وهي وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وجزءا من بر الصبية بمساحة نحو 1700 كيلو متر مربع .

وأوضح المدلج أن المشروع قد يكون استثمارا حكوميا كويتيا وأجنبيا وقد يكون استثمارا عربيا وأجنبيا وقد يكون خليجيا وعربيا وأجنبيا، مؤكدا ان القطاع الخاص المحلي سيكون شريكا في المشروع

وأكد أن حظوظ الكويت جيدة في توفير ممر امن للمنطقة وحرية حركة للأشخاص للبضائع والاموال من خلال المنطقة الشمالية للدولة.

واشار المدلج إلى ان الكويت من افضل دول المنطقة استقرار سياسي ومكونات قانونية وتعتبر من دول المؤسسات التي تعطي المستثمر الامان مقارنه بالدول المجاورة.

وشرح المدلج تطورات المشروع مشيرا إلى انه «في بداية تشغيل ميناء مبارك توجهنا لجمهورية الصين الشعبية التي تربطنا بها علاقة مميزه وتاريخية وهذه العلاقة الحميمية هي من دفعت صاحب السمو لان يختار أن يكون الشريك الاستيراتيجي لهذه المنطقة هي جمهورية الصين الشعبية «.

ولفت إلى أنه تم طرح الموضوع كأولوية للشراكة مع الصين في شهر يونيو الماضي بتشغيل ميناء مبارك وخلق مركز تجاري في هذه المنطقة و شهد المشروع تجاوب إيجابي منهم. وأضاف ان زياره سمو الامير تبعت هذه الأحداث وتوجت هذه العلاقة وأعطتها دفعه ومراحل جدية في التعاون حيث تم في نوفمبر الماضي توقيع مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة كويتية صينية لمتابعه وتنفيذ مبادرة الرئيس الصيني لإنشاء طريق الحرير ومبادرة الجانب الكويتي تنفيذ مدينه الحرير.

واشار المدلج إلى ان اول اجتماع تنفيذي كان في شهر فبراير الماضي من خلال وفد حكومي مكون من 35 مسئول صيني برئاسة وزير وهو نائب رئيس مجلس التنمية والإصلاح وتم البدء في رسم خطة العمل وخطة زمنية لخروج هذا المشروع في مراحلة الأولية

وقال المدلج «تكلمنا عن الية ربط النقل ما بين المنطقة الشمالية و دول المنطقة ومحورها القطار والمطار وانشاء مخطط هيكلي تنظيمي للدولة» وأضاف أنه تم تكليف احد الشركات الحكومية الصينية لدراسة وتجميع المعلومات مؤكدا ان خيارات الشراكة مع الصين مفتوحة

ونفى المدلج ما تردد عن تشكيل صندوق مشترك مع الصين بمبلغ 10 مليارات دولار لتمويل جزء من المشروع.

وقال «قمنا بتعيين بنك الصين للتنمية الذي تعادل موجوداته ضعف موجودات البنك الدولي كمستشار للهندسة المالية والاستثمارية للمنطقة الشمالية «.

وقال المدلج إن مشروع القانون من ضمن أفكاره، الا تكون الادارة بالضرورة كويتية بالكامل، بحيث تضم عناصر أجنبية من ذوي الخبرة لتجارب مماثلة.

# الغانم: جلسة الثلاثاء تشهد استجواب الروضان حال طلبه وقسم النائبين الملا والكندري

الغانم متحدثا للإعلام

هنأ رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الشعب الكويتي بنجاح الانتخابات التكميلية والنائبين الدكتور بدر الملا وعبد الله الكندري بفوزهما بالانتخابات عن الدائرتين الثانية والثالثة مبينا انهما سيؤديان القسم في جلسة الغد.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس « في البداية أود أن أبارك للشعب الكويتي انتهاء الانتخابات التكميلية التي جرت يوم أمس الأول في عرس ديمقراطي مصغر».

وأضاف الغانم» بهذه المناسبة أود أن أبارك للأخوين الفاضلين الأخ بدر الملا الذي فاز عن الدائرة الثانية والأخ عبد الله الكندري الذي فاز عن الدائرة الثالثة ، وسيؤديان القسم إن شاء الله في الجلسة يوم غداً في بداية الجلسة». وبشأن الاستجواب المقدم للوزير الروضان ذكر الغانم ان الاستجواب مدرج على جدول الأعمال وتم توزيعه على النواب، موضحا ان مناقشته في الجلسة أو في أي وقت آخر يعتمد على طلب الوزير والإجراءات اللائحية المتبعة في هذا الشأن فالإجابة لدى الوزير والقرار يتخذه وفقا للإجراءات اللائحية.

وأشار إلى أن تأجيل مناقشة الاستجواب إلى مدد معينة يكون بقرار من المجلس لافتا الى انه يحق للوزير التأجيل لمدة يوم واحد لاستيفاء مدة الأربعة عشر يوما المنصوص عليها في اللائحة الداخلية.

وفي السياق ذاته كشف الغانم عن تسلمه ردا على استيضاح وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات من النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي مضيفا «أحلته إلى الوزير فور استلامه».

# السبيعي والحجرف على وزير التجارة الصعود على المنصة

عقب النائبان الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف على طلب الاستيضاح المقدم من وزير التجارة خالد الروضان بشأن استجواب موجه له من قبلهما. وقال المستجوبان في ردهما على الاستيضاح إنه «إذا كان الوزير يستند إلى سوابق فإن هذه الحالة وغيرها أيضاً من السوابق والأعراف البرلمانية – وفق ما يعتقده من استقرار لها وهو ما لا نتفق معه بها – تم القبول فيها، إذ أنه طالما أن الاستجواب قدم بوضوح وجلاء وفق ما يراه مقدما الاستجواب وحقهم في اختيار الموضوعات الواردة فيه. فهم بعد استنفاد أدواتهم الدستورية بالأسئلة النيابية بغية الحصول على المعلومات تارة أو بلفت انتباه الوزير إلى التجاوزات الموجودة في الوزارة والهيئات الخاضعة لإشرافه ورقابته تارة أخرى ، فمقدما الاستجواب في استجوابهما المقدم لا يطلبان منه بيانات وإنما يضعانه أمام حدود مسؤولياته وسلطاته التي أخل بالواجب المناط به في شأنها».

وسجل النائبان المستجوبان تحفظهما واستغرابهما «مما ختم به الوزير المستجوب وزير التجارة والصناعة خالد الروضان من طلب تزويده بجميع الوثائق المتعلقة بالوقائع الواردة في صحيفة الاستجواب»، لافتبين الى أنه سيكون الرد على هذا الأمر في جلسة مناقشة الاستجواب.

وأوضحا «لا نرى لزوما للإسهاب في شرح مادة الاستجواب للأخ الوزير المستجوب فيما يرد بالبند ثانيا من الرد على طلبه إلا فيما نرى أهمية في الرد عليه ليكون الأمر شاهداً على الوزير المستجوب، إذ أن الواجب على الوزير أن يصعد منصة الاستجواب ليجيب على ما سنناقشه من محاور الاستجواب أمام إرادة الأمة الممثلة بأعضاء مجلس الأمة المنتخبين، فالاستجواب يختلف عن السؤال في أنه مناقشة يشترك فيها جميع أعضاء مجلس الأمة بخلاف السؤال البرلماني التي تنحصر العلاقة فيه بين السائل والمسؤول ولذلك يجب أن يتم احترام نصوص الدستور وإرادة الأمة وفق المناقشة التي يجب أن تكون بين جموع أعضاء مجلس الأمة وفي جلسة علنية وليس كما يرغب الوزير المستجوب وزير التجارة والصناعة خالد الروضان من محاولة تحويل الاستجواب الى تبادل مذكرات مكتوبة، ومحاولة المماطلة في الصعود إلى منصة الاستجواب، والسعي إلى أن تكون مناقشته خارج قاعة عبدالله السالم في جلسة رسمية لمجلس الأمة وجعلها مكاتبات وطلبات إيضاح».

# «الميزانيات» توافق على اعتماد إضافي للصحة والتعليم العالي والنفط

من اجتماع اللجنة امس

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د. جنان رمضان لمناقشة مشروع ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين ما يلي:

ناقشت اللجنة أثر ضخامة المشاريع الإسكانية التي أدرجت في ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال السنوات السابقة والتي كان أكبرها مدينة صباح الأحمد ومدينة المطلاع وغيرها من المناطق ، تبين أنها تفوق قدرة الجهاز التنفيذي في المؤسسة مما أدى إلى ظهور بعض الملاحظات على تنفيذ المؤسسة لأعمالها ، لعل أبرزها ما حدث في بيوت شمال غرب الصليبيخات ومنطقة جابر الأحمد من ضعف في التنفيذ أدى بالمؤسسة اتخاذ إجراءات منها تشكيل لجان تحقيق وإحالات للنيابة وإيقاف التعامل مع بعض الشركات.

وحرصت اللجنة على أهمية ترتيب المؤسسة لأولوياتها من المشاريع حتى لا تضخم ميزانيتها بأعمال تفوق قدرتها التنفيذية.

وأكدت اللجنة على ضرورة معالجة ما يعانيه الجهاز الإشرافي للمؤسسة من خلل بشأن دراسة وتخطيط واعداد مستندات المناقصات والإشراف على تنفيذها بالشكل السليم وتأهيل المقاولين والتنسيق فيما بينهم لتفادي ملاحظات الجهات الرقابية والمتكررة على المؤسسة رغم الجهود المبذولة في تقليصها.

كما ناقشت اللجنة ما توصلت إليه اللجنة الوزارية المشكلة لتعويض الأضرار الناتجة لتداعيات الأمطار برئاسة وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان ، حيث استمعت اللجنة إلى الإجراءات المتخذة بهذا الشأن بالنسبة للمركبات المتضررة والعقارات من حيث الترميم وفرز المطالبات وحصرها بالتنسيق مع بنك الائتمان الكويتي ، وصرف بدل السكن لبعض المتضررين لحين الانتهاء من أعمال الترميم ، أما بالنسبة للأضرار العقارية الأخرى والإصلاحات لقد تم التنسيق بهذا الشأن حول تدقيق كافة الفواتير للمتضررين وبصدد تعويضهم. وأكدت اللجنة من جانب آخر، ضرورة أن توزع الأراضي السكنية وعدم اصدار أوامر البناء إلا بالتنسيق مع الجهات الأخرى تفاديا للتفاوت الحاصل في البرامج الزمنية وتنفيذها.

وانتهت اللجنة بالتصويت بالموافقة على تقرير اللجنة لإقرار ميزانية النفقات الرأسمالية للسنه المالية 2019/2020 من منطلق توجه اللجنة ولسنتين متتاليتين بهدف إقرار النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة قبل إقرار باقي أبواب المصروفات الأخرى لتمكين الجهات الحكومية من الإسراع في تنفيذ مشاريعها الإنشائية دون تأخير.

كما صوتت اللجنة بالموافقة على إقرار مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لكل من وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ووزارة النفط.

# «التشريعية»: الحد من التعيين بدرجة وزير.. ولجنة متخصصة للنظر في أحقية العلاج بالخارج

أنجزت لجنة الشؤون التشريعية تقريريها بشأن الاقتراح بقانون بحظر التعيين بدرجة وزير في الجهات الحكومية وعن الاقتراح في شأن إنشاء اللجنة الطبية المختصة بالموافقة على إرسال المريض للعلاج في الخارج، وأدرجا على بند الإحالات في جدول أعمال الجلسة المقبلة.

واستعرضت اللجنة الاقتراح الأول بقانون وتبين لها أنه يتكون من مادتين، نصت المادة الأولى على أن يكون التعيين في الوظائف القيادية في الدرجات الوظيفية الثلاث المنصوص عليها في جدول الدرجات والمرتبات الشهرية في الجهات الحكومية الملحق بنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم المؤرخ 4 ابريل 1979 المشار إليه، دون غيرها، ويكون باطلا التعيين في غير هذه الدرجات أو التعيين بدرجة وزير، ويسري ذلك على جميع الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.

ويستمر المعينون بدرجة وزير في تاريخ العمل بهذا القانون في وظائفهم بهذه الدرجة لمدة أربع سنوات من تاريخ العمل به أو حتى بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة في المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه، أيهما أقرب. والمادة الثانية تنفيذية.

يهدف الاقتراح بقانون – حسبما جاء بمذكرته الإيضاحية – إلى حظر التعيين تحت مسمى درجة وزير في الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة، وتقنين وضع المعينين منهم قبل نفاذ هذا القانون بحيث لا يزيد شغلهم هذه الدرجة عن أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو بلوغ السن المقررة لانتهاء الخدمة أيهما أقرب.

وبعد البحث والاطلاع تبين للجنة أن الاقتراح بقانون فكرته جيدة ونبيلة، حيث تحد من استهلاك لقب الوزير في غير موضعه، وتقلل الأعباء المالية التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة الناتجة من إصدار هذه المراسيم ما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية للدولة، إلا أن اللجنة أبدت بعض الملاحظات من الناحية القانونية والصياغة .

وبعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون الثاني يتكون من سبع مواد، نصت المادة الأولى منه على أن تشكل لجنة طبية مركزية متخصصة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الصحة، يكون لها وحدها النظر في أحقية المريض الكويتي للعلاج في الخارج على نفقة الدولة سواء كان المريض من المواطنين المدنيين أو العسكريين.

كما نصت المادتان الثانية والثالثة منه على آلية تشكيل اللجنة الطبية المتخصصة، ونصت المادة الرابعة على أن يؤدي أعضاء اللجنة القسم أمام وزير الصحة على الالتزام بالأمانة العلمية والتعامل مع الحالات المرضية وفقا للقانون وممارسة العمل بالأمانة والصدق والاستقلالية التامة، ونصت المادة الخامسة منه على مدة تولي الطبيب العضوية في اللجنة.